

٩٩- حدثنا: معمر عن عبيد الله بن عمر قال: أبصرت سالم بن عبد الله

الآثار (ص ٦٧) "إنه يمكن حمله على عدم بلوغ الخبر إليه" اه كذا قال، وأما ما نقل في عون المعبود (١: ٧٨) عن شرح الهداية للعيني من الزيادة في هذا الحديث: "فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فدعا لهما" اه وفيه أيضا: "قال العيني: ولم يأمره بالوضوء ولا بإعادة الصلاة والله أعلم والعهد عليه" فهذه الزيادة لم أقف عليها، وأظنه غلطا ونسخة ذلك الشرح المطبوعة في الهند مقلوبة كثيرا، فلا يعتمد على هذه الزيادة.

وما أخرجه الدارقطني عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ، كما في بلوغ المرام (١: ١٤) وهو يدل على أن الاحتجام لا ينقض الوضوء مع أن الدم يسيل به، فالجواب عنه أنه قد لا يسيل، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، على أن الحديث لينه الدارقطني، كما في بلوغ المرام أيضا، فلا يحتج به. وقد صوبه الدارقطني موقوفا فقال: "عن أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ احتجم فصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه، حديث رفعه ابن أبي العشرين، ووفقه أبو المغيرة عن الأوزاعي، وهو الصواب^(١)" اه (١: ٥٥). قال المؤلف: وقال زفر رحمه الله: قليل القئ وكثيره سواء، وكذا لا يشترط السيلان، والحجة عليه ما ذكرناه عن قريب.

فائده:

قال صاحب الهداية: روى عن النبي ﷺ أنه قاء فلم يتوضأ، وقال الزيلعي في تخريجه (١: ٢١): غريب جدا.

قوله: "حدثنا معمر إلخ" قلت: دلالة الآثار على معنى الباب ظاهرة. وفي الاستذكار لابن عبد البر: "معروف من مذهب ابن عمر إيجاب الوضوء من الرعاف،

(١) باب الوضوء من الخارج من البدن ١: ١٥١ رقم ٢ وقال في التعليق المغني: وادعى ابن العربي أن الدارقطني صححه وليس كذلك، بل قال البيهقي في الخلافات نا أبو عبد الله الحاكم: سألت الدارقطني عن صالح بن مقاتل بن صالح، فقال: ليس بالقوى.